

واقع الشركات المستوردة للنفط في لبنان وتأثيرها على الاقتصاد القومي

محمود محمد بدر الادلبي*

طرابلس، لبنان، هاتف ٩٦١٣١٢٣٤٢٥،

الإيميل: m_edelby@hotmail.com

المخلص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع الشركات المستوردة للنفط في لبنان، وعلى دورها في تأمين احتياجات السوق المحلي، ومدى تأثيرها على الاقتصاد اللبناني. ولتحقيق أهداف هذه الدراسة، قمنا بالتعرف على ماهية الشركات المستوردة للنفط في لبنان، وذلك من خلال اعطاء نبذة عن قطاع النفط في لبنان ومراحل تطوره، حيث كان قطاعاً عاماً بامتياز، الى أن وضعت الحرب الاهلية اللبنانية أوزارها، فتنازلت السلطات اللبنانية عن حقوقها الحصرية لاستيراد وتخزين النفط في لبنان، ورخصت لشركات النفط الخاصة - والتي كان دورها قبل ذلك محصوراً في توزيع المشتقات النفطية وإدارة محطات الوقود- مهام استيراد وتخزين وتوزيع المنتجات النفطية.

كما قمنا بالقاء الضوء على واقع الشركات المستوردة للنفط في لبنان، وذلك من خلال التعرف على أهم الشركات العاملة فعلياً في مجال استيراد النفط، واعطاء نبذة مختصرة عن تاريخ هذه الشركات وواقعها ومراحل تطورها. ويعتبر البعض بأن لهذه الشركات كيانها المستقل عن الدولة وتصفها بالكارتيال النفطي الذي يحقق الأرباح المعلنة وغير المعلنة ويتحكم بالسوق النفطية والأسعار، فيما يرى فيها البعض الاخر أنها صمام الأمان حيث تتحمل وتتعرض للكثير من المخاطر المالية والادارية والأمنية في سبيل توفير حاجات البلد من المشتقات النفطية حتى وفي أصعب الظروف.

وفي نهاية المطاف، قمنا باجراء مقارنة احصائية للشركات المستوردة للنفط من حيث الحجم الاقتصادي ومدى تأثيرها على الدخل القومي وذلك بعد الاستحصال على الكميات المستوردة من وزارة الطاقة في لبنان .

الكلمات المفتاحية: النفط، الشركات المستوردة للنفط، الكارتيال النفطي، الدخل القومي.

المقدمة

استطاع البترول بخصائصه الفريدة غزو العالم بأسره والسيطرة عليه ، فوهب البشرية حياة جديدة أصبح فيها الانسان اسيراً خاضعاً له في احتياجاته ومتطلباته. وقد كان تاريخ البترول خلال القرن العشرين عالماً حافلاً بالاحداث والتطورات، يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمستجدات والنزاعات، ولا يزال حتى يومنا هذا يعتبر من اهم المواضيع في عالمنا المعاصر وصاحب كلمة الفصل في جميع صراعات وعلاقات العالم السياسية والاقتصادية.

وبفضل البترول واهميته ارتفعت أهمية الشرق الأوسط كأخير احتياطي عالمي من النفط، واصبحت المنطقة الاكثر إستراتيجية وحيوية بالنسبة لأميركا والدول الكبرى، ولاسيما بعد أزمة النفط خلال العقد السابع من القرن العشرين، ونتيجة استعمال النفط كسلاح سياسي للضغط على أميركا والدول الأكثر تحالفاً مع إسرائيل.

وما حرب أفغانستان وحرب الخليج الثانية ثم اجتياح العراق وتدميره، إلا من أجل استكمال السيطرة على مكامن النفط الأهم في العالم والممتدة من شواطئ عُمان على مداخل الخليج العربي، وحتى بحر قزوين، والسيطرة على خطوط الامداد البرية والبحرية للنفط والغاز الطبيعي. إن السيطرة على هذه المكامن النفطية وطرق الامداد تعطي الامبريالية الأميركية قدرات سيطرة وتحكم باقتصاديات العديد من دول العالم في زمن السلم، وتتضاعف أهمية هذه السيطرة في اوقات الحرب .

اما لبنان فعلى الرغم من عدم توفر النفط فيه، الا ان موقعه في منطقة تعتبر الأغنى بالنفط والغاز في العالم، قد ساهم في امداده بأقصى حاجاته من الطاقة لعشرات بل مئات السنين المقبلة، وذلك عن طريق مد أنابيب النفط الى شواطئه في الزهراني وطرابلس من المملكة العربية السعودية والعراق واللذان تملكان أول وثاني اكبر احتياطي مؤكد من النفط في العالم. ولكن تطورات الداخل كما بعض تطورات المحيط عطلت هذه الاستفادة كلياً، فخلال الحرب الأهلية استولت بعض الميليشيات الطائفية على الموانئ، حيث بنت بعضها موانئ عديدة لها على امتداد الشاطئ وأقامت في بعضها خزانات للوقود، واستولى بعضها الآخر على خزانات قائمة.

وازدهرت التجارة بالمشتقات النفطية من قبل هذه الميليشيات او بعضها على الأقل، كما فتحت هذه التجارة شهية أصحاب الميليشيات للسيطرة على قطاع النفط في لبنان. وبعد أن وضعت الحرب الأهلية أوزارها، تنازلت السلطات اللبنانية، بعد ضم قيادة الميليشيات إليها، عن حقها الحصري في استيراد المشتقات النفطية إلى شركات النفط السابقة، والتي كان دورها ينحصر في إطار التوزيع الداخلي، وإلى شركات مستحدثة. (أبو مصلح، ١٩٩٩، ص ٦) .

اشكالية البحث

تمثل المشتقات النفطية المصدر الأساسي والأهم للطاقة في لبنان، وتتفاوت تقديرات نسبة هذه المشتقات النفطية في مجمل الطاقة التي يتم استهلاكها. فالإحصاءات غير متوفرة بشكل تفصيلي، كما أن تهريب بعض المشتقات أو استيرادها من قبل المستهلكين، وبكميات صغيرة، عبر الحدود اللبنانية السورية، تبقى غير معروفة ومن الصعب تقديرها، إذ إنها ترتبط بنمو الفروقات في الأسعار بين البلدين. (أبو مصلح، ١٩٩٩، ص ٥) .

وحيث أن النفط ومشتقاته باتت من الضروريات اليومية وليست من الكماليات، كان لا بد من الحرص على توفير هذه السلع الضرورية للناس والتي بدونها يمكن أن تُشلّ الحركة. فمن هنا تكمن أهمية العمل في هذا المجال وضرورة متابعة تطوراتها ولاسيما تطور الأسعار عالمياً ومحلياً، فأبي حدث في العالم يؤثر على الأسعار العالمية التي تنعكس بدورها على الأسعار في لبنان. في ظل هذه المعطيات، فإن اشكالية البحث تكمن في تسليط الضوء على واقع الشركات المستوردة للنفط في لبنان، وعلى دورها في تأمين احتياجات السوق المحلي، ومدى تأثيرها على الاقتصاد اللبناني.

أهمية البحث

يستمد البحث أهميته من خلال دور وفعالية الشركات المستوردة للنفط في لبنان في تأمين القسم الأكبر من احتياجات السوق المحلي من المشتقات النفطية، ولا سيما في ظل التقلبات الحادة لأسعار النفط العالمية، وغياب السياسة النفطية في لبنان التي يفترض - أقل الإيمان- أن تؤمّن احتياطياً للبلد يجعلها بمعزل نوعاً ما عن التأثير المباشر والسريع للأسعار العالمية، مما يجعل هذه الشركات تعيش تحت ضغوط المخاطر الداخلية والخارجية التي تتعرض لها .
اما من جهة اخرى ، تكمن أهمية البحث في بيان دور الشركات المستوردة للنفط في لبنان والتي تُعتبر الحلقة الأساس والأقوى في قطاع النفط، حيث يوصفها البعض بالكارتيال النفطي الذي يحقق الأرباح المعلنة وغير المعلنة ويتحكّم بالسوق النفطية والأسعار، فيما يرى فيها البعض الآخر صمام الأمان كونها أمّنت البلد في أصعب الظروف وتحملت مخاطر أمنية في سبيل توفير حاجاته من المشتقات النفطية.

أهداف البحث

تتعرض هذه الشركات المستوردة للنفط في لبنان كغيرها من الشركات التجارية الاخرى خلال تنفيذ انشطتها للعديد من المشاكل والمخاطر والتحديات المختلفة... الا ان خضوعها لاشراف ورقابة الادارات العامة والجهات الرسمية اللبنانية من جهة (وزارة الطاقة ،وزارة الاقتصاد ، ادارة الجمارك ..) وما يترتب عليها من ضرورة مواجهة ومواكبة القرارات والتشريعات الحكومية ، كما ان ارتباطها وتأثرها المباشر بالسوق العالمي وتطوراتها وانعكاساته على سعر النفط المحلي من جهة اخرى ، كل هذه الاسباب جعلت من الشركات المستوردة للنفط في لبنان اكثر عرضة للتحديات والمخاطر من الشركات والمؤسسات ذات الانشطة التجارية الاخرى .

من هنا فان الهدف الاساسي من هذه الدراسة هو اجراء بحث علمي يساعد على:

- 1 - التعرف على أهم الشركات المستوردة للنفط في لبنان.
- 2 - التعرف على ماهية الشركات المستوردة للنفط في لبنان وطبيعة وخطوات انشطتها.
- 3 - تسليط الضوء على واقع الشركات المستوردة للنفط في لبنان وتأثيرها على الدخل القومي.

منهجية البحث

لكي تكون هذه الدراسة معبرة تماماً عن الواقع، فإنها تتطلب إقامة بحث شامل وموضوعي، لذا يجب اتباع تقنيات محددة للوصول الى الحقائق والمعلومات التي تغذي هذا البحث العلمي. وقد تمّ الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال الاطلاع على الكتب والمراجع والمقالات والندوات التي لها صلة بموضوع الدراسة، وذلك بهدف تكوين الإطار الفكري والنظري عن الموضوع قيد الدراسة.

ويمكن تعريف المنهج الوصفي التحليلي بأنه طريقة لدراسة الظواهر أو المشكلات العلمية من خلال القيام بالوصف بطريقة علمية، ومن ثم الوصول إلى تفسيرات منطقية لها لدلائل وبراهين تمنح الباحث القدرة على وضع أطر محددة للمشكلة، ويتم استخدام ذلك في تحديد نتائج البحث.

" ويعد المنهج الوصفي التحليلي من أكثر المناهج استخداماً في دراسة الظواهر الاجتماعية والإنسانية وهو بالتالي يُناسب الظاهرة موضع هذا البحث. " (مقداد والفرا، ٢٠٠٤)

فرضيات البحث

تتمثل فرضيات البحث في مجموع الإجابات المتوقعة على الاسئلة الرئيسية لاشكالية الدراسة، وقد قمنا بوضع بعض تخمينات وفرضيات البحث والتي تلخصت في النقاط التالية:

- ١ - تعد الشركات المستوردة للنفط في لبنان من الشركات التجارية الكبرى الهامة والمؤثرة في الاقتصاد اللبناني من حيث الحجم الاقتصادي وطبيعة النشاط .
- ٢ - تُعتبر الشركات المستوردة للنفط الحلقة الأساس والأقوى في القطاع .
- ٣ - غياب أي سياسة نفطية واضحة من قبل وزارة الطاقة في لبنان تهدف الى رسم إستراتيجية قطاع النفط.
- ٤ - في ظل الرقابة المحدودة للدولة ، فإن قطاع النفط في لبنان يعاني من سوء تنظيم وادارة حيث لا يوجد اي منظمة او جهة ذات سلطة فعالة تدير او تنظم هذا القطاع .

الدراسات السابقة

لم نتمكن من الحصول على أي دراسة علمية سابقة تتناول موضوع الدراسة بشكل مباشر أو غير مباشر، ويعود ذلك الى أن قطاع النفط في لبنان وأرباحه لا يزال يشوبه الكثير من الغموض، كما أن أنشطة الشركات المستوردة للنفط في لبنان لا تزال محاطة بغلاف متين من السرية العالية، يصعب معها على الباحثين الخوض أو التعمق في أي دراسة علمية أو بحث أكاديمي حولها. لذلك فإن المصادر التي اعتمدنا عليها في هذه الدراسة هي مجموعة من الكتب والدراسات السابقة حول واقع النفط والثروة النفطية في العالم. وقد تم الاستعاضة عن هذا النقص باللجوء الى بعض المقالات والدوريات والندوات حول قطاع النفط في لبنان، والتقارير التي تصدر عن جمعية تجمع الشركات المستوردة للنفط في لبنان، وبعض الشركات النفطية العاملة في لبنان،

بالإضافة الى الاستعانة بالقوانين المنظمة لأنشطة هذا القطاع، كما اعتمدنا على الأنترنت في عملية البحث، وذلك من اجل تكوين إطار معرفي كامل حول موضوع البحث ليتم الانطلاق منه كأساس لإعداد الدراسة والوصول إلى النتائج والاهداف المرجوة منها .

ومن بين الدراسات والأبحاث السابقة التي اعتمدنا عليها نذكر :

١- دراسة خير الدين (٢٠١٣) : هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المورد الأكثر إثارة للصراعات على المستوى الدولي وهو الثروة النفطية، وذلك من خلال دور وأهمية القطاع النفطي في الإقتصاد الدولي سواءً بالنسبة للدول المنتجة أو المستهلكة من جهة، وبالنسبة للجزائر من جهة أخرى، هذا بالإضافة إلى التعرف على أهمية الثروة النفطية على الأصدقاء الإقتصادية والسياسية وحتى العسكرية .

كما تطرقت الدراسة إلى إستراتيجية إستغلال الثروة البترولية في الأسواق الدولية من خلال التعرف على الهيكل المؤسسي المؤثر في مكونات السوق البترولية العالمية، ومحددات أسعار النفط ومدى التحكم فيها، ومدى تأثير الإقتصاد العالمي بمستوى أسعار النفط .

كما هدفت الدراسة أيضاً إلى التعرف على الإستراتيجيات البديلة للطاقة النفطية على المستوى الدولي ، ومحاولة صياغة استراتيجيات بديلة لقطاع المحروقات في الجزائر من أجل استخدام أمثل في إطار الإستغلال المستدام ، وترك نصيب من الثروة النفطية للأجيال اللاحقة.

٢- دراسة مقلبد (٢٠٠٨) : هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على قطاع المحروقات الجزائري من حيث التاريخ والأهمية و الإمكانيات ، إضافة إلى خصائص الإقتصاد الجزائري ومدى اعتماده على قطاع المحروقات . ثم تطرقت الدراسة الى التحولات الإقتصادية والسياسية العالمية ومدى إنعكاساتها على قطاع المحروقات الوطني خاصة في ظل تحول الجزائر إلى إقتصاد السوق كإستراتيجية متبعة .

كما سلطت الدراسة الضوء على مصادر الطاقة المختلفة وآفاق المستقبل للطلب العالمي إلى حدود عام ٢٠٣٠، وعلى الطاقات البديلة الممكنة، وأهمية التعاون الدولي في مجال العلاقة، إضافة إلى أهم الإجراءات اللازمة استعداداً لمرحلة ما بعد البترول في الجزائر.

المبحث الأول : ماهية الشركات المستوردة للنفط في لبنان

سنقوم من خلال هذا المبحث باعطاء نبذة عن قطاع النفط في لبنان ، بالإضافة الى أهم الشركات العاملة في مجال استيراد النفط وذلك وفقاً لما يلي :

المطلب الاول : نبذة عن قطاع النفط في لبنان

" كان قطاع النفط في لبنان قطاعاً عاماً بامتياز ، قوامه أنابيب النفط من السعودية والعراق ، ومصفاتان للتكرير عند مصب الأنوبيين في الزهراني وطرابلس ، وكانت الحكومة اللبنانية قد احتكرت هذا القطاع (الاستيراد والتخزين) حتى عام ١٩٨٨ . " (طنوس، ٢٠١٠، ص ٢٧٦) .

وفي العام ١٩٩٢ ومع انتهاء الحرب الاهلية اللبنانية وما رافقها من تدمير المصافي في طرابلس والزهراني ، تنازلت السلطات اللبنانية عن حقوقها الحصرية وسلطتها الاحتكارية لاستيراد وتخزين النفط في لبنان ، ورخصت لشركات النفط الخاصة - والتي كان دورها قبل ذلك محصوراً في توزيع المشتقات النفطية وإدارة محطات الوقود- مهام استيراد وتخزين وتوزيع المنتجات النفطية . وسرعان ما انسحب القطاع العام من مهمة الاستيراد لمصلحة القطاع الخاص، فأُنشئت شركات جديدة يملكها كبار السياسيين من قادة الطوائف والميليشيات، انضمت إلى شركات أجنبية كانت تعمل في إطار توزيع المشتقات النفطية ، لتأليف مجموعة احتكارية تتحكم بسوق المشتقات النفطية استيراداً وتوزيعاً. واستولى على خزانات النفط في الزهراني وطرابلس بعض الشركات، وبُنيت خزانات جديدة ومرافئ أيضاً لهذه المهمة.

ان السياسات التي اعتمدها الحكومات المتتالية قلصت من دور وزارة النفط في قطاع الطاقة لمصلحة الاحتكارات النفطية التي يملك بعضها كبار قادة الطوائف في السلطة. فقد اقتصرت صلاحيات وزارة النفط على مراقبة وتحديد الأسعار أسبوعياً بحسب معادلة سرية لا يتم الكشف عنها، والاشراف على ما تبقى من ممتلكات مصافي النفط الصالحة لإعادة التأهيل، وهي الخزانات وخط الأنابيب الذي يربط لبنان بالسعودية في الزهراني، والخزانات والأنابيب التي تربط حقول النفط في العراق بالشاطئ اللبناني في طرابلس. وقد قدم العديد من الخبراء دراسات جدوى اقتصادية تظهر ربحية إنشاء مصفاة للنفط في لبنان تغطي حاجة السوق المحلية للمشتقات، وتستطيع التصدير بأرباح مرتفعة نسبياً. ولكن هذه الدراسات تتناقض في نتائجها مع مصالح الشركات النفطية الاحتكارية، وبالتالي فهي مهمة وغير قابلة للنقاش من قبل السلطات اللبنانية. وهكذا وعلى الرغم من نشر دراسات جدوى اقتصادية عديدة تُظهر ربحية إعادة بناء معامل التكرير، فإن الحكومات المتعاقبة لم تعر هذا الموضوع الاستراتيجي أي اهتمام، وأصبح لبنان يعتمد على استيراد المشتقات النفطية منذ ذلك الحين.

وفي سنة 1993 شغلت المصفاتان تشغياً خاطئاً ودون صيانة رغم تحذيرات الخبراء في المصفاتين، وعُطّلتا ووضعنا خارج العمل دون صيانة أيضاً بغية الحفاظ عليها . وقد كانت كلفة التصليح والصيانة في ذلك الحين لا تتجاوز ١٥٠ مليون دولار، وثمان المصفاتين حوالي المليار دولار، وتركت المصفاتان للاهتراء، وتحولتا إلى خردة لا قيمة لها. (أبو مصلح، ٢٠١٠)

وبذلك حُصّص قطاع النفط في لبنان دون نقاش ودون قانون، ونتج عن ذلك ارتفاع غير مبرر في أسعار المشتقات، وتذبذب دائم في العرض. وتُسعر المشتقات أسبوعياً، وحسب معادلة سرية جداً في وزارة الطاقة، يقال إنها مبنية على معدل أسعار النفط الخام لأربعة أسابيع.

هناك نحو ١٤ شركة نفط تستورد كل أنواع المحروقات وتبيعها في السوق المحلية، سواء من البنزين والمازوت والغاز والكانز ووقود الطيران، فجميع هؤلاء المستوردين يملكون شركات توزيع (وسطاء نقل أو تجار الجملة) بصورة مباشرة وغير مباشرة وبشكل كامل أو جزئي، بحسب ما يؤكد عاملون في السوق. حيث كانت في الأوقات العادية، أي خارج عمليات دعم المحروقات التي تقوم بها الدولة، يصل عدد وسطاء النقل والتوزيع إلى نحو ٤٠ شركة، بينما كانت في أوقات الدعم يزيد عددها على ٢١٠ شركات. أما متعهدو نقل المحروقات، أي أصحاب الصهاريج المتعاقدون مع شركات الاستيراد ووسطاء النقل، فيصل عددها بحسب المعطيات المتوافرة في السوق المحلية إلى نحو ٩٠٠ صهريج، بينها نحو ٦٠٠ تعمل بصورة شرعية وبأوراق رسمية، وهناك نحو ٣٠٠ تعمل بصورة غير رسمية. وبما أن عملهم مرتبط مباشرة بعمل المستوردين، فهم منضمون إلى هذا القطاع بحكم المصلحة المشتركة مع المستوردين الذين يمثلون بدورهم مجموعة أخرى ممن يوصفون بأهم زعامات لبنان الأساسية.

ثم تأتي الحلقة الأخيرة من قطاع النفط وهي محطات الوقود التي لا يوجد أي إحصاء رسمي لعددها في لبنان، لكن عددها التقريبي يصل إلى نحو ٣٠٠٠ محطة عاملة، نصفها فقط (١٥٦٠ محطة) مرخّص لها قانوناً، والنصف الثاني يعمل من دون أي ترخيص رسمي. وغالبية المحطات مملوكة من مستوردين أساسيين، أو لديها عقود بيع محروقات على اختلاف أنواعها مع المستوردين. (وهبة، ٢٠١٢)

المطلب الثاني : أهم الشركات المستوردة للنفط في لبنان

لا يوجد اي مصدر رسمي يحدد عدد الشركات المستوردة للنفط العاملة فعلياً في لبنان ، حيث أن وزير الطاقة والمياه السابق المهندس جبران باسيل قد اشار إلى منح تراخيص لنحو ١٧٦ شركة في لبنان لاستيراد المشتقات النفطية لافتاً إلى انه قامت ٣٠ شركة فقط بالعمل على الاستيراد في العام ٢٠٠٨ و ٢٥ شركة في العام ٢٠٠٩. وأضاف أن هناك ١٦ شركة يمكن تسميتها فعلياً كمستوردة فعلية ، من بينها خمس شركات تستورد ٦٠ في المئة من كمية الإستيراد في السوق اللبنانية . (باسيل، ٢٠١٠)

ويشير رئيس تجمع الشركات المستوردة للنفط في لبنان السيد أوسكار يمينا في معرض نفيه أن يكون في لبنان "كارتيل" او حصرية في قطاع النفط ، الى أن هناك ١٤ شركة مستوردة للمشتقات النفطية وهو عدد لا بأس به مقارنة بصغر مساحة لبنان قياساً ببقية الدول المتوسطة والكبرى،

حيث تستورد هذه الشركات المشتقات النفطية من مصادر ودول عدة ومختلفة. (العجم، ٢٠١٤)
وسيقوم الباحث بتسليط الضوء على اهم الشركات المستوردة للنفط - والعاملة حالياً - في لبنان وهي :

١ - شركة توتال لبنان Total Liban :

دخلت مجموعة توتال Total Groupe الى لبنان وعملت في مجال قطاع النفط منذ العام ١٩٥١ ، وفي العام ١٩٧٦ قامت ببيع ٥١% من اسهمها الى رجل الاعمال اللبناني خليل غطاس . وفي العام ١٩٧٨ قامت بشراء جميع منتجات Esso عندما انسحبت من لبنان جميع الشركات العالمية الاخرى .

وفي العام ١٩٩١ اعادت مجموعة توتال Total Groupe شراء الـ ٥١% من عائلة خليل غطاس ، وانشأت شركة توتال لبنان ش.م.ل. حيث اصبحت شركة فرعية من شركة توتال الفرنسية الام. حالياً تمارس نشاطها الاداري في مكاتبها الكائنة في منطقة الاشرفية - بيروت ويديرها الفرنسي جاك سوبليه ، اما مستودعاتها وخزاناتها فتوجد على شواطئ الساحل اللبناني قبالة منطقة جل الديب .

٢ - شركة وردية هولدينكز انك ش.م.ل Mobil :

مارست الشركة نشاطها في لبنان منذ العام ١٩٢٢ تحت اسم شركة " Socony-Vaccum " واحدة من أولى شركات البنزين العاملة في لبنان . وفي العام ١٩٣٤ شهدت بناء مصفاة طرابلس في شراكة مع IPC (Iraqi Petroleum Corporation)، تلتها مصفاة الزهراني التي كانت مشروعاً مشتركاً مع كالتكس. وفي عام ١٩٥٥ أصبحت تعرف باسم " Mobil Oil Lebanon " وشغلت دور المكتب الرئيسي الإقليمي للشرق الأوسط حتى العام ١٩٦٠ عندما تم نقل المكتب الإقليمي إلى المملكة العربية السعودية . وفي العام ١٩٧٧ قام السيد محي الدين الاحدب بشراء " Mobil Oil Lebanon " وتغيير الاسم إلى الوردية هولدينكز انك Wardieh Holdings Inc .

بعد انتهاء الحرب الأهلية قام السيد الاحدب ببيع حصصه واسهمه في الوردية لعدة مساهمين ومن بينهم الوزير وليد جنبلاط الذي اشترى بدوره في العام ١٩٩٥ حصص جميع المساهمين الآخرين. في عام ١٩٩٦ اشترى كل من موبيل وبنك عودة ١٥% من أسهم وليد جنبلاط. وفي نهاية العام ١٩٩٧ دخلت المجموعة تراكو " Traco Group " على الساحة من خلال شراء كل الحصص والاسهم المتبقية للسيد جنبلاط، كما قامت في نهاية المطاف بشراء حصص أسهم إكسون موبيل في عام ٢٠٠٦ .

حالياً تمارس نشاطها الاداري في مكاتبها الكائنة في منطقة الدورة - جبل لبنان وتديرها السيدة دانيا نكد ، اما مستودعاتها وخزاناتها -المكونة من ١٨ خزان بطاقة تخزينية حوالي ٥٥ مليون ليتر - فتوجد على شواطئ الساحل اللبناني قبالة منطقة الدورة .

3 – شركة مدكو Medco :

تعود شركة مدكو الى مجموعة شماس (عائلة آل الشماس) وهي واحدة من أكبر المجموعات التي يملكها القطاع الخاص، ومن مجموعات الشركات في الشرق الأوسط . تأسست في عام ١٩١٠ من قبل الراحل جورج شماس، وبعد وقت قصير من بداية عملها، أصبحت أكبر شركات استيراد وتسويق الفحم في منطقة الشرق الأوسط، في الوقت الذي كان الفحم المصدر الرئيسي للطاقة. وفي العام ١٩٢٤ تحولت المجموعة إلى الأنشطة البترولية فكانت من بين الشركات المستوردة للمنتجات المكررة الأكبر في المنطقة. تعنى المجموعة اليوم بجميع أنشطة الاستيراد والتصدير والتخزين والتداول والتكرير والتسويق والنقل والتوزيع لمختلف انواع المنتجات النفطية في الشرق الأدنى . كما تعتبر مجموعة الشماس رائدة في مجال الاستثمار وتطوير الاستراتيجيات في مجال الطاقة، والتكنولوجيا الفائقة، والبناء والاتصالات. حالياً تمارس نشاطها الإداري في مكاتبها الكائنة في منطقة الأشرفية – بيروت ويديرها السيد مارون الشماس ، اما مستودعاتها وخزاناتها فتوجد على شواطئ الساحل اللبناني قبالة منطقة الدورة .

٤ – شركة كوجيكو ش.م.ل Cogico :

تأسست شركة كوجيكو COGICO في ١٧ حزيران ١٩٨٦ بهدف القيام بجميع الأنشطة المتعلقة بتجارة واستيراد وتصدير وتخزين وتوزيع المشتقات النفطية في لبنان والخارج . ولهذا الهدف تقوم الشركة باستيراد المنتجات النفطية من خلال عقود مباشرة مع موردين دوليين مشهورة وتقوم بتوزيعها عن طريق شبكة واسعة من ١٦٠ محطة لتعبئة الغاز وتوزيع المحروقات تعمل في جميع أنحاء المناطق اللبنانية .

قامت الشركة ببناء منشآت التخزين الخاصة بها - ووفقا للمعايير الدولية - على الجانب البحري من بلدة الجية جنوب لبنان على مساحة ٤٠,٠٠٠ متر مربع بطاقة إجمالية قدرها ٥٥٠٠٠ طن لتخزين الأسفلت والبنزين المازوت والفيول والغاز المسال. كما قامت من اجل عملية التفريغ بتجهيز خطين بحر بطول ٥٠٠ متر لاستقبال سفن حمولة كاملة تصل إلى ٣٥٠٠٠ طن. وكجزء من خطة التوسع قامت COGICO بشراء شركة ليفانت اويل Levant Oil كشركة شقيقة لتغطية أكبر حصة من السوق المحلية وتوسيع أنشطتها التجارية لتشمل استيراد وتصنيع الزيوت والمنتجات الكيماوية. حالياً تمارس نشاطها الإداري في مكاتبها الكائنة في منطقة فردان – لبنان ويديرها الشيخ جهاد الزهيري.

٥ – شركة هيپكو ش.م.ل Hypco :

تعود شركة هيپكو ش.م.ل Hydrocarbon Products Company Hypco الى عائلة آل البساتيني، وتعد واحدة من شركات النفط الأساسية في لبنان، وبالتالي هي واحدة من اللاعبين الأساسيين في قطاع النفط في لبنان. تأسست في العام ١٩٦٥ وتقوم بجميع أنشطة تجارة واستيراد وتصدير وتخزين وتوزيع المشتقات النفطية .

حالياً تمارس نشاطها الإداري في مكاتبها الكائنة في منطقة الصنایع – بيروت ويديرها السيد بشير البساتني ، اما مستودعاتها وخزاناتها -المكونة من خزانات بطاقة تخزينية حوالي ٢٧ مليون ليتر - فتوجد على شواطئ الساحل اللبناني قبالة منطقة انطلياس . وكجزء من خطة التوسع والتطور فقد قامت خلال العام ٢٠١٠ باستئجار شركة ليفنت اويل لمدة عشر سنوات مما ادى الى زيادة الطاقة التخزينية الى ٨٢ مليون ليتر

6 – شركة كورال Coral Oil :

قررت شركة شل العالمية للبترول Shell International Petroleum Co. Ltd - كشركة من شركات النفط الرائدة في العالم - توسيع وجودها في الشرق الأوسط ، فقامت في العام ١٩٢٦ بفتح مكتب فرعي في بيروت تحت اسم " شركة شل سوريا ليمتد ". وفي عام ١٩٦٤ تم تغيير اسم هذا الفرع ليصبح " شل لبنان ". وكانت شل لبنان تعد من شركات البترول الكبرى في السوق اللبنانية حتى عام ١٩٧٦ عندما قررت الشركة الأم إلى مغادرة البلاد بسبب الحوادث المؤسفة. وتم التنازل عن الفرع المحلي للموظفين الحاليين-من أجل مواصلة إدارة الأعمال - كوكيل حصري لشركة شل وسجلت باسم شركة كورال اويل " The Coral Oil Co. Ltd ". وعلى الرغم من الظروف القاسية الناتجة عن الاضطرابات المدنية، ظلت الشركة تحت إدارة الموظفين حتى عام ١٩٩٥ الى حين استحوذت الشركة القابضة Moroncha على جزء من أسهم الشركة ومن ثم جميع الأسهم في عام ١٩٩٩ . حالياً تمارس نشاطها الإداري في مكاتبها الكائنة في منطقة الروشة – راس بيروت، اما مستودعاتها وخزاناتها -المكونة من خزانات بطاقة تخزينية حوالي ٤٨ مليون ليتر - فتوجد على شواطئ الساحل اللبناني قبالة منطقة برج حمود .

٧ – شركة LiquiGas :

تعود شركة ليكوي غاز Liquigas الى عائلة آل يمین، وتعد واحدة من شركات النفط الأساسية في لبنان. تأسست في العام ٢٠٠٦ وتقوم بجميع أنشطة تجارة واستيراد وتصدير وتخزين وتوزيع المشتقات النفطية . حالياً تمارس نشاطها الإداري في مكاتبها الكائنة في منطقة ذوق مكايل – جبل لبنان ويديرها السيد اوسكار يمین ، اما مستودعاتها وخزاناتها -المكونة من ٧ خزانات بطاقة تخزينية حوالي ٢٥ مليون ليتر - فتوجد على شواطئ الساحل اللبناني قبالة منطقة الذوق .

8 – شركة يونيترمينال Uniterminals :

وهي شركة لبنانية مساهمة يملك آل عبي (أصحاب بنك بيمو) وورثة بيار خوري ٥٠% منها، فيما تمتلك شركة IPG الكويتية الـ ٥٠% الباقية، وتقوم بجميع أنشطة تجارة واستيراد وتصدير وتخزين وتوزيع المشتقات النفطية.

حالياً تمارس نشاطها الإداري في مكاتبها الكائنة في منطقة البوشرية – جبل لبنان ويديرها السيد سليم رمضان، اما مستودعاتها وخزاناتها -المكونة من خزانات بطاقة تخزينية حوالي ٦٢ مليون ليتر - فتوجد على شواطئ الساحل اللبناني قبالة منطقة البوشرية.

٩ – شركة IPT :

انشئت شركة عيسى للبتترول IPT عام ١٩٨٥ من قبل السيد ميشال عيسى وسرعان ما احتلت موقعا " متقدما" في سوق المحروقات اللبناني عبر استيراد وتخزين وتوزيع المشتقات النفطية وادارتها لشبكة كبيرة من المحطات المنتشرة في معظم المناطق اللبنانية .

حالياً تمارس نشاطها الإداري في مكاتبها الكائنة في منطقة عمشيت – جبل لبنان ويديرها السيد ميشال عيسى، اما مستودعاتها وخزاناتها -المكونة من خزانات بطاقة تخزينية حوالي ٢١ مليون ليتر - فتوجد على شواطئ الساحل اللبناني قبالة منطقة عمشيت .

١٠ – شركة يونايتد United :

انشئت شركة يونايتد ش.م.ل. united عام ١٩٨٣ من قبل السيد جوزيف الطابع وتخصصت في سوق المحروقات اللبناني عبر تجارة المواد البترولية والزيوت المعدنية على انواعها . حالياً تمارس نشاطها الإداري في مكاتبها الكائنة في منطقة ذوق مصبح – جبل لبنان وتديرها السيدة كارول الطابع ، اما مستودعاتها وخزاناتها -المكونة من خزانات بطاقة تخزينية حوالي ٢١ مليون ليتر - فتوجد على شواطئ الساحل اللبناني قبالة منطقة عمشيت .

11 – الشركة العربية للنفط Apec :

تأسست الشركة العربية للنفط Apec عام ١٩٨٥ من قبل السيد عبد الرزاق الحجة من اجل استيراد وتخزين وتوزيع المشتقات النفطية وسرعان ما احتلت موقعا " متقدما" في سوق المحروقات اللبناني. حالياً تمارس نشاطها الإداري في مكاتبها الكائنة في منطقة طرابلس – شمال لبنان ويديرها السيد وليد عبدالرزاق الحجة ، اما مستودعاتها وخزاناتها -المكونة من خزانات بطاقة تخزينية حوالي ٣١ مليون ليتر - فتوجد على شواطئ الساحل اللبناني قبالة منطقة البداوي - طرابلس .

المبحث الثاني : واقع الشركات المستوردة للنفط في لبنان وتأثيرها على الدخل القومي

سنقوم من خلال هذا المبحث بتسليط الضوء على واقع الشركات المستوردة للنفط في لبنان، ومن ثم إجراء مقارنة احصائية للشركات المستوردة للنفط في لبنان من حيث الحجم الاقتصادي وتأثيرها على الدخل القومي. وذلك وفقاً لما يلي :

المطلب الاول : واقع الشركات المستوردة للنفط في لبنان

كثيراً ما يُحدث عن الكارتيل النفطي في لبنان، والكلام ليس لغواً، فالاطلاع على عالم شركات استيراد النفط يشي بوجود ١١ شركة فقط تسيطر على استيراد المحروقات وتوزيعها في لبنان، تنظم نفسها وتتعاقد بدلاً من المنافسة . ولقد طرأت على الكارتيل النفطي تغيرات كثيرة خلال السنوات الماضية، إلا أن الأكد أن الكارتيل لا يزال يتفاعل، ينظم نفسه، يوزع أرباحه، يوسع سوقه، ويصبح يوماً بعد يوم أقوى. أقوى لدرجة أنه يستطيع أن يجمع كل القوى السياسية تحت جناح مصالحه، أقوى لدرجة أنه يستطيع التهديد بوقف إمداد السوق اللبنانية بالبنزين . (أبو زكي، ٢٠١١)

لقد كان كارتيل النفط قبل عام ٢٠٠٧ بلا إطار، ومن أجل تحقيق المصلحة العامة للشركات المستوردة للنفط في لبنان وحرصاً منها على مواجهة الجماعة للمخاطر المحدقة في هذا القطاع، قامت شركات الاستيراد في ١٤/٠٣/٢٠٠٧ بإنشاء جمعية باسم " جمعية تجمع الشركات المستوردة للنفط في لبنان " معلنة اهدافها في النقاط التالية :

- ١ - توثيق أواصر التعاون والروابط بين الشركات الأعضاء وتفعيل التنسيق فيما بينهم والمحافظة على الحقوق والمصالح المشتركة المتعلقة بالقطاع .
- ٢ - التعاون والتنسيق مع الجهات الرسمية المختصة في مجال إيجاد وتطوير الأنظمة والتشريعات المتعلقة بالقطاع النفطي في لبنان وإبداء الرأي في اقتراحات ومشاريع القوانين ذات الصلة .
- ٣ - تنظيم المؤتمرات والندوات والدورات التدريبية وإجراء الأبحاث والدراسات العملية المختلفة المتصلة بالقطاع النفطي ووضعها في تصرف الأعضاء وتوظيفها في مجال رفع مستوى الممارسة المهنية وفق المعايير الدولية .
- ٤ - المساهمة بصورة عامة في تطوير الاقتصاد الوطني من خلال تعزيز وتفعيل القطاع النفطي في لبنان. على أن تطبق البنود المذكورة أعلاه وفقاً للقوانين والأنظمة المرعية الإجراء وبعد موافقة المراجع المختصة. (الموقع الرسمي لجمعية (Apic

اما البعض الآخر – ولا سيما العاملون في القطاع النفطي – فيرى أن وصف الشركات المستوردة للنفط في لبنان بالكارتيل النفطي هو امر مبالغ فيه وعار عن الصحة ، ويرجع دوافع هذا الوصف ربما لأن النفط يشكل هاجساً كبيراً ليس عند اللبنانيين فحسب، بل عند شعوب العالم قاطبة، فهو سبب رئيسي للصراعات والنزاعات العالمية . اضعف الى ذلك ، فان النفط يعد مادة حياتية أساسية تطال كل فئات المجتمع دون استثناء، فمن الطبيعي أن يثار الجدل حولها وأن تطلق الصفات والألقاب على العاملين فيها دونما أساس علمي ودقيق. ويؤكد أن معظم هذه الشركات تتعاون وتنسق في ما بينها من خلال " تجمّع الشركات المستوردة للنفط في لبنان " ومهمته تطوير مستوى أداء الشركات النفطية العاملة والمساهمة في تطوير الاقتصاد الوطني.

كما تتسق مع الجهات الرسمية المختصة لا سيما وزارة الطاقة بهدف تأمين تغذية السوق بالمحروقات بشكل منتظم ومدروس، منعاً لحصول أزمات تلحق الضرر بالقطاع وبمصالح المواطنين والخزينة على السواء.

كما أن المنافسة الشريفة القائمة بين الشركات، وتدخّل الدولة في التسعير يدل بشكل قاطع أن لا وجود لأي "كارتل" يسيطر على السوق النفطية كما يشاع، ويعرف ذلك ويلمسه كل الذين يتعاملون بطريقة مباشرة مع هذا القطاع.

ويعتبر قطاع النفط في لبنان من القطاعات الاقتصادية الهامة والمؤثرة على الدخل القومي، حيث اشار رئيس تجمع الشركات المستوردة للنفط في لبنان الى ان الشركات الـ ١٤ العاملة في لبنان لها توظيفات بما يزيد عن مليار دولار أميركي في المستودعات دون احتساب المحطات المستثمرة أو تلك التي تملكها. وأضاف انه لا بد من الإشارة أيضاً الى حجم الإستثمارات في محطات توزيع المحروقات التي تزيد عن مليار دولار أميركي، علماً أن عدد المحطات العاملة في لبنان تجاوز ٢٢٠٠ محطة منها مرخص ومنها يعمل بصورة مخالفة للقانون. اما حجم التوظيفات في قطاع نقل المحروقات أي في الصهاريج فهو بحدود ٣٠٠ مليون دولار أميركي لاكثر من ٢٢٠٠ آلية تعمل في هذا القطاع.

المطلب الثاني : مقارنة احصائية للشركات المستوردة للنفط في لبنان من حيث الحجم الاقتصادي ومدى تأثيرها على الدخل القومي

يعرف الدخل القومي (الناتج القومي) بأنه مجموع قيم السلع والخدمات النهائية المنتجة في الاقتصاد الوطني خلال العام. وتحسب الحسابات القومية إما عن طريق الإنتاج وهو مجموع السلع النهائية والخدمات والأسعار الجارية مع استبعاد السلع الوسيطة والمواد الخام، او عن طريق إنفاق القطاعين العام والخاص على الاستهلاك والاستثمار وتعاملهم مع العالم الخارجي. (المرزوك، ٢٠١٥)

أما تعريف خبير الاقتصاد المعروف جون كينيز، فإنّ الدخل القومي هو قيمة المال من جميع السلع والخدمات المنتجة في بلد ما خلال عام.

وقد أصدرت إدارة الإحصاء المركزي في لبنان تقديرات الحسابات القومية لعام ٢٠١٧، وتبيّن من مراجعتها أن الناتج المحلي الإجمالي قد بلغ مستوى ٥٣,٤ مليار دولار أميركي.(جمعية مصارف لبنان، ٢٠١٨)

كما أصدرت الأمم المتحدة مؤخرًا تقريرها عن آفاق الحالة الاقتصادية في العالم للعام ٢٠١٩ الذي أعدته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة. وقد قدر التقرير أن الاقتصاد اللبناني قد نما بحوالي ٠,٩% في العام ٢٠١٨، بعد أن كان قد سجل نمواً بنسبة ٠,٦% في العام ٢٠١٧. (Banking Files,2019) مما يشير الى أن الناتج القومي في لبنان قد بلغ في العام ٢٠١٨ ما يقارب ٥٣,٨٨ مليار دولار أميركي.

اما فيما يتعلق بالحجم الاقتصادي للشركات المستوردة للنفط، وعلى الرغم من محاولاتنا الحثيثة لدى عدة جهات رسمية (مصلحة الجمارك، وزارة الاقتصاد، وزارة الطاقة....) وغير رسمية (شركات الاستيراد، مراجع، مقالات، دراسات.....)،

فانه لم يتوفر اي تقرير او مستند او مرجع رسمي يبين من خلاله كمية المشتقات النفطية المستوردة لكل شركة من الشركات المستوردة للنفط على حدة. الا اننا استطعنا الحصول من وزارة الطاقة والمياه على كشف تفصيلي شهري بالمشتقات النفطية المستوردة خلال العام ٢٠١٨، وكانت على الشكل التالي :

جدول رقم ١ : المشتقات النفطية المستوردة خلال عام ٢٠١٨ (طن متري)

الشهر	غاز سائل	بنزين ٩٨	بنزين ٩٥	كاز طيران	ديزل أويل	غاز أويل	فيول للصناعيين	فيول
1	21,110	23,571	175,137	31,276	145,063	29,902	22,524	0
2	11,632	13,419	91,897	0	109,213	62,822	0	3,178
3	18,047	22,145	139,388	24,932	96,993	55,928	9,013	3,011
4	16,928	25,735	129,626	29,805	116,612	51,801	0	3,912
5	18,302	29,088	182,304	17,808	119,930	29,939	32,504	0
6	15,628	17,274	112,127	13,922	125,278	71,465	21,697	4,102
7	13,812	23,578	158,868	27,206	125,367	40,500	0	0
8	16,496	26,247	168,959	32,818	210,615	29,867	13,799	0
9	17,792	22,104	109,428	27,351	110,673	81,423	0	3,088
10	16,695	38,756	215,984	31,285	176,856	97,249	0	0
11	15,780	12,089	82,684	0	102,611	0	33,413	4,497
12	22,143	19,056	143,173	27,359	131,438	38,286	22,418	0
اجمالي	204,365	273,062	1,709,575	263,762	1,570,649	589,182	155,368	21,788

كتاب وزير الطاقة والمياه رقم ٢٠١ : ٢٠١٩

من خلال الجدول أعلاه، واستناداً الى جدول تركيب أسعار المحروقات الذي يصدر أسبوعياً عن وزارة الطاقة والمياه في لبنان، سنقوم بتسليط الضوء على بعض تأثيرات الشركات المستوردة للنفط على الدخل القومي اللبناني خلال العام ٢٠١٨، وذلك وفقاً لما يلي:

المقصد الأول : واردات خزينة الدولة اللبنانية من جمركة المشتقات النفطية المستوردة ومن الضريبة على القيمة المضافة المحصلة على مبيعاتها

بلغت قيمة واردات خزينة الدولة اللبنانية من ايرادات جمركة المشتقات النفطية المستوردة الى لبنان خلال العام ٢٠١٨ حوالي // USD 442,326,235 فقط اربعمائة واثنا واربعون مليوناً وثلاثمائة وستة وعشرون ألفاً ومائتان وخمسة وثلاثون دولار اميركي لا غير اي ما يعادل نسبة حوالي ٠,٨٢% من الناتج المحلي.

كما بلغت قيمة واردات خزينة الدولة اللبنانية من إيرادات الضريبة على القيمة المضافة المحصلة على مبيعات المشتقات النفطية المستوردة الى لبنان خلال العام ٢٠١٨ حوالي // USD 258,201,720 // فقط مائتان وثمانية وخمسون مليوناً ومائتان وألف وسبعمائة وعشرون دولار اميركي لا غير اي ما يعادل نسبة حوالي ٠,٤٨% من الناتج المحلي.

مما يعني أن اجمالي واردات خزينة الدولة اللبنانية من جمركة المشتقات النفطية المستوردة ومن الضريبة على القيمة المضافة المحصلة على مبيعاتها بلغت // USD ٧٠٠,٥٢٧,٩٥٥ // فقط سبعمائة مليوناً وخمسمائة وسبعة وعشرون ألفاً وتسعمائة وخمسة وخمسون دولار اميركي لا غير اي ما يعادل نسبة حوالي ١,٣% من الناتج المحلي، وذلك وفقاً للجدول التالي :

جدول رقم ٢: واردات خزينة الدولة اللبنانية من جمركة المشتقات النفطية المستوردة للعام ٢٠١٨

اسم الصنف	الكمية المستوردة بالطن المتري	معدل جمركة الطن USD	قيمة إيرادات الجمارك USD	معدل VAT // للطن الواحد USD	قيمة إيرادات VAT USD
غاز سائل	204,365	0.00	0	0.000	-
بنزين 98	273,062	218.905	59,774,637	120.376	32,870,111
بنزين 95	1,709,575	223.770	382,551,598	117.614	201,069,954
ديزل اويل	1,570,649	0.00	0	0.000	-
غاز اويل	589,182	0.00	0	0.000	-
كاز طيران	263,762	0.00	0	56.751	14,968,757
فيول	21,788	0.00	0	50.160	1,092,886
فيول للصناعيين	155,368	0.00	0	52.778	8,200,012
الاجمالي	4,787,751		442,326,235		258,201,720

(إن معدل سعر جمركة الطن ومعدل VAT للطن هما استناداً الى جدول تركيب الاسعار الاسبوعي الصادر عن وزارة الطاقة والمياه) إن نسبة اجمالي واردات الخزينة المشار اليها اعلاه من اجمالي الناتج المحلي، هي نسبة مرتفعة نسبياً مقارنة بالضرائب غير المباشرة المستوفاة من القطاعات الأخرى. كما تجدر الإشارة الى ان هذه الواردات هي عبارة فقط عن الإيرادات الجمركية المباشرة، حيث ان هناك إيرادات جمركية غير مباشرة وهي : رسوم بيانات، جعالات الجمارك، رسوم المرافء، اجازات الاستيراد...

المقصد الثاني : الأرباح غير الصافية لمراكز بيع الوقود ومتعهدي النقل وشركات التوزيع من تجارة المشتقات النفطية المستوردة

بلغت قيمة الأرباح غير الصافية لمراكز بيع الوقود ومتعهدي النقل وشركات التوزيع من تجارة المشتقات النفطية المستوردة الى لبنان خلال العام ٢٠١٨ حوالي// USD 395,939,703 فقط ثلاثمائة وخمسة وتسعون مليوناً وتسعمائة وتسعة وثلاثون ألفاً وسبعمائة وثلاثة دولارات اميركي لا غير اي ما يعادل نسبة حوالي 0.73 % من الناتج المحلي، وذلك وفقاً للجدول التالي :

جدول رقم ٣ : الأرباح غير الصافية لمراكز بيع الوقود ومتعهدي النقل وشركات التوزيع من تجارة المشتقات النفطية المستوردة خلال العام ٢٠١٨

اسم الصنف	الكمية المستوردة بالطن المتري	حصة معمل التعبئة /للطن USD	حصة شركة التوزيع /للطن USD	اجرة النقل للطن USD	عمولة مراكز البيع للطن USD	اجمالي الارباح USD
غاز سائل	204,365	15.000	116.090	0.000	33.170	\$33,568,995
بنزين 98	273,062	0.00	13.270	15.920	84.020	\$30,913,349
بنزين 95	1,709,575	0.00	13.270	15.920	84.020	\$193,540,986
ديزل اويل	1,570,649	0.00	13.270	15.920	30.960	\$94,474,537
غاز اويل	589,182	0.00	13.270	15.920	30.960	\$35,439,297
كاز طيران	263,762	0.00	1.150	15.920	13.270	\$8,002,539
الاجمالي	4,787,751					395,939,703

المقصد الثالث : حجم الانفاق على المشتقات النفطية المستوردة

استناداً الى كميات المشتقات النفطية المستوردة الى لبنان خلال العام ٢٠١٨ ، واستناداً الى معدل سعر البيع الواسطي لهذه المشتقات ، فإن قيمة اجمالي الاستهلاك او حجم الانفاق على هذه المشتقات النفطية خلال العام ٢٠١٨ يمكن تقديرها بحوالي \$ // 4,402,494,478 فقط اربعة مليارات واربعمائة ومليونان واربعمائة واربعة وتسعون ألفاً واربعمائة وثمانية وسبعون دولار اميركي لا غير اي ما يعادل نسبة حوالي 8.17% من اجمالي الناتج القومي .

وذلك كما هو مبين من خلال الجدول التالي :

جدول رقم ٤ : حجم الانفاق على المشتقات النفطية المستوردة خلال عام ٢٠١٨

اسم الصنف	الكمية المستوردة بالطن المتري	معدل سعر مبيع الطن \$	قيمة حجم الانفاق
غاز سائل	204,365	1,013.02	USD 207,024,810
بنزين 98	273,062	1,217.03	USD 332,323,554
بنزين 95	1,709,575	1,188.72	USD 2,032,211,123
ديزل اويل	1,570,649	845.55	USD 1,328,062,262
غاز اويل	589,182	853.51	USD 502,872,729
كاز طيران	263,762	681.04	USD 179,632,209
فيول	21,788	430	USD 9,368,840
فيول للصناعيين	155,368	415	USD 64,477,720
الاجمالي	4,787,751		USD 4,402,494,478

الخلاصة والاستنتاجات:

يتضح مما سبق أن قطاع النفط في لبنان كان قطاعاً عامّاً بامتياز حتى عام ١٩٨٨، يعتمد بالأساس على استيراد البترول من العراق والسعودية عبر مد أنابيب النفط منهما الى شواطئ لبنان عند مصفاتي طرابلس والزهراني. ومع انتهاء الحرب الأهلية واعتماد اتفاق الطائف كصيغة دستورية جديدة، تم تشكيل أول حكومة وطنية ضمت جميع قيادات الميليشيات المتصارعة، والتي كانت تسيطر على تجارة المشتقات النفطية خلال الحرب، حيث فتحت هذه التجارة شهية أصحاب الميليشيات للسيطرة على قطاع النفط في لبنان. وبالفعل، تنازلت الحكومة اللبنانية (أو ما سميت آنذاك بحكومة الميليشيات) عن حقها الحصري في استيراد المشتقات النفطية إلى شركات النفط السابقة، والتي كان دورها ينحصر في إطار التوزيع الداخلي، وإلى شركات مستحدثة.

ويتبين من الدراسة الاحصائية أعلاه، أن قطاع النفط في لبنان يُعد من القطاعات الاقتصادية الهامة والمؤثرة على الدخل القومي، حيث بلغت قيمة اجمالي الاستهلاك او حجم الانفاق على هذه المشتقات النفطية خلال العام ٢٠١٨ ما يزيد على ٨% من اجمالي الناتج المحلي، وهي نسبة مرتفعة مقارنة مع القطاعات الاقتصادية الاخرى. ويتشكل قطاع النفط في لبنان او ما يسمى بالكارثيل النفطي من:

- الشركات المستوردة للنفط

- شركات توزيع (وسطاء نقل أو تجار الجملة)

- متعهدو نقل المحروقات، أي أصحاب الصهاريج المتعاقدون مع شركات الاستيراد ووسطاء النقل

- محطات ومراكز بيع وتوزيع المحروقات

وبنهاية المطاف، فاننا يمكننا القول انه وفي ظل غياب أي سياسة أو رؤية نفطية للدولة اللبنانية، فإن الشركات المستوردة للنفط وعلى الرغم من احتكارها لعملية استيراد وتخزين المشتقات النفطية، الا أنها أثبتت وفي أصعب الظروف الاقتصادية والأمنية، إستعدادها الدائم والمستمر لتلبية طلبات الزبائن بشكلٍ منتظم حرصاً منها على مصلحة المستهلك وتأميناً لإحتياجات السوق المحليّة

المصادر والمراجع :

أولاً : الكتب العربية

- ١ - طنوس، ناجي، ٢٠١٠، البيئة في لبنان : الواقع والاتجاهات ، بيروت، لبنان، ص ٢٧٦.
- ٢ - مقداد، محمد والفرا، ماجد، ٢٠٠٤، مناهج البحث العلمي والتحليل الإحصائي في العلوم الادارية، غزة، فلسطين، ط ١، دار المقداد للطباعة، ص ١١٤.

ثانياً: الأطاريح والرسائل الجامعية

- ١ - خير الدين، وحيد، ٢٠١٣، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات - دراسة حالة الجزائر، رسالة مقدمة ونوقشت في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية - جامعة محمد خيضر - الجزائر لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد الدولي.
- ٢ - مقلد، عيسى، ٢٠٠٨، قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية ، رسالة مقدمة ونوقشت في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية قسم العلوم الاقتصادية - جامعة باتنة - الجزائر لنيل شهادة الماجستير في اقتصاد التنمية.

ثالثاً: المحاضرات والدوريات والمقالات

- ١- ابو زكي، رشا، ٢٠١١، خريطة كارتيل النفط في لبنان ، جريدة الأخبار، بيروت، لبنان، العدد ١٣٤٥ الثلاثاء ٢٢ شباط ٢٠١١.
- ٢- ابو مصلح، غالب، ١٩٩٩، لبنان وضرورات التغيير - البدائل الاقتصادية والاجتماعية في قطاع الطاقة ، القسم الخامس لوثيقة تعمل على بلورتها مجموعة من المهتمين بغية الوصول إلى تصور لمشروع التغيير المطلوب في لبنان ، بيروت، لبنان، ص ٦.
- ٣- ابو مصلح، غالب، ٢٠١٠، الخصخصة في لبنان: انسحاب تدريجي للقطاع العام، جريدة الاخبار، بيروت، لبنان، العدد ١٠٨٩ الاثنين ١٢ نيسان ٢٠١٠.
- ٤- الأمم المتحدة تتوقع تحسن النمو الاقتصادي في لبنان إلى ١,٧% في العام ٢٠١٩، Banking Files، بيروت، لبنان، ٣٠ كانون الثاني ٢٠١٩.
- ٥- باسيل، جبران - وزير الطاقة والمياه اللبناني ، ٢٠١٠، انباء وكالات الاخبار العربية بيروت، لبنان، ١٢-٢٠١٠.
- ٦- العجم، هيثم، ٢٠١٤، ماذا عن السياسة النفطية في لبنان في ظل استخراج النفط؟، جريدة النهار، بيروت، لبنان، ١٨ آذار ٢٠١٤.
- ٧- المدفوعات الخارجية: ضرورة التحوط والمعالجة، جمعية مصارف لبنان، بيروت، لبنان، ١٨ كانون الأول ٢٠١٨ <http://www.abl.org.lb/ar/subPage.aspx?pageid=12354> شوهد بتاريخ ٢٠١٩/٠٣/١٧ الساعة ٤٥:١٥.
- ٨- المزروك، خالد حسين علي، ٢٠١٥، الدخل القومي، مقرر مادة مبادئ الاقتصاد الكلي في كلية الادارة والاقتصاد في جامعة بابل، العراق www.uobabylon.edu.iq/uobColleges/lecture.aspx?fid=9&depid=1&lcid=43326 شوهد بتاريخ ٢٠١٩/٠٣/١٧ الساعة ٤٥:١١.
- ٩- وهبة، محمد، ٢٠١٢، الخضوع لكارتيل النفط ، جريدة الجمهورية ، بيروت، لبنان، الخميس ١٥ آذار ٢٠١٢.

رابعاً: القوانين والقرارات

- ١ - الجمهورية اللبنانية، وزارة الطاقة، كتاب وزير الطاقة والمياه رقم ٢٠١ تاريخ ٢٧ شباط ٢٠١٩.
- ٢ - الجمهورية اللبنانية، وزارة الطاقة والمياه، جدول تركيب الاسعار الاسبوعي، ٢٠١٨.

خامساً: المواقع الإلكترونية

- 1 – www.apic.org.lb
- ٢ - www.iptgroup.com.lb
- ٣ - www.unitedpetroleumco.com
- ٤ - www.apic.org.lb
- ٥ - www.total.liban@total-liban.com
- ٦ - www.wardieh.com
- ٧ - www.medco.com.lb
- ٨ - www.cogico.com.lb
- ٩ - www.hypco.net
- ١٠ - www.coraloil.com
- ١١ - www.liquigas-liban.com
- ١٢- www.uniterminals.com

Abstract

This study aimed at identifying the impact of internal auditing on risk management in the Arabian petroleum company “Apec”.

In order to achieve the goals of this study, we have inquired about Apec’s nature and organizing mechanisms through conducting a comprehensive study on the adopted administrative system in order to give a clear picture of the sources of decision making, as well as the responsibilities and powers of the administrative units and departments which are in charge of implementation of these decisions.

We have also highlighted the risks faced by Apec through classifying them into two categories: external and internal.

Then we touched on the nature of internal auditing by accurately defining it and identifying its objectives and functions while classifying them into three categories: accounting and administrative functions, supervisory functions and risk management functions.

In light of these factual realities governing the nature and management of existing and overlapping relationships between internal auditing and risk management, the valuable and diligent efforts of the internal auditing and its implications for the management and treatment of the risks that affect Apec had to be noted.

Therefore, we have focused on the role of internal auditing in the examination and control of the processes followed by the company to ensure that units and administrative departments stay compliant with the restrictions and regulations imposed on them, especially safety and protection systems, which help to reduce the risks that may affect the company’s activities.